وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعه بابل - كليه الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

مخاطر السيولة واثرها على ربحية المصارف التجارية

بحث تقدمت به الطالبتان

رؤى كاظم عباس

زهراء زهير صباح

الى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية بكلية الادارة والاقتصاد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بـأشراف

م.م. احمد صالح كاظم

1445هـ **2024م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ

اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

(يونس: 5)

الإهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة ، وها انا اختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط ما كنت لأفعل لولا فضل الله فالحمد الله عند البدء وعند الختام أهدي هذا الجهد المتواضع .....

الى من منحاني روح الحياة واضاءا لي عتمة الدنيا الى من كانا سببا في وجودي بعد الله وسببا في اشعال وقود همتي ويغمراني بدعواتهم الصادقة ، إلى من غرساً في حب العلم والتعلم ، إلى من حبهم يعلو فوق كل حب ، إلى من ساندوني ووفروا لي سبل السعادة والنجاح إلى والدي حفظهم الله .

إلى جميع من كان سند وقوه لي بعد الله في مشواري كل القلوب التي ذكرتني ودعت لي وتمنت لي كل خير

الشكر والعرفان

الحمد لله حمد كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق أثاره الله بنوره واصطفاه وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله أتقدم بخالص الشكر والتقدير

للأستاذ المشرف (احمد صالح الوطيفي)

على إرشاداته وتوجيهاته التي لم يبخل بها علينا يوما ، كما أتقدم بجزيل الشكر والعطاء إلى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد والشكر موصول كذلك إلى أوليائنا الذين سهروا على تقديم كل الظروف الملائمة لانجاز هذا العمل كما لا أنسى أن أشكر جميع الأساتذة الذين قدموا لنا يد المساعدة وإلى كل الزملاء والأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم وأخذنا منهم الكثير .

الملخص

لم يعد القطاع المصرفي الموجود في اي بلد جزء كماليا من اقتصاد ذلك البلد ، بل اصبح ومنذ زمن ليس بالقريب جزءا اصيلا ومحوريا تدور حوله المؤشرات الاقتصادية لكثير من القطاعات ، فالمصارف تمتلك قدرات كبيرة على نقل وتحريك الاموال بين مختلف القطاعات بالشكل الذي يمكن من تنمية تلك القطاعات والنهوض بها ، الأمر الذي حفز اغلب الحكومات على ايلاء العمل المصرفي اهمية خاصة من خلال احاطته بالتشريعات والقوانين التي تضمن انسيابية العمل فيه ، وكذلك تنمي ثقة الافراد به . تتمثل الأهمية في مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية ؛ أي تأثير مخاطر السيولة على الربحية من خلال إبراز الأساليب والطرق التي يمكن لإدارات المصارف استخدامها في عملية إدارة السيولة حيث ينعكس ذلك على ربحية المصارف التجارية من خلال التحليل المالي مبرزاً من خلال المؤشرات والمعايير المالية المعتمدة في قياس ربحية المصارف . ويهدف البحث الى عرض وتحليل مفهوم مخاطر السيوله وابرز مكوناتها ونظريات ادارتها والتعامل معها في المنشات قيد البحث و تقييم وتحليل مدى كفاءة ادارة السيوله في المصارف قيد البحث من خلال مؤشراتها. وفي سعي هذه المصارف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال مزاولة أنشطتها ، تتعرض لمخاطر تعيقها عن القيام بعملها على أكمل الوجوه ، نظرا لأهمية هذه المخاطر تسعى المصارف إلى الاهتمام بإدارتها أو بمواجهتها أو تجنبها أو التعايش معها وذلك من أجل تحقيق العائد المتوقع أو الأرباح التي ترسمها إدارة المصرف وتحسين ربحية من أجل ذلك يجب على المصرف اتباع طرق لقياس نسبة هذا الخطر ونسبة تأثيره على ربحية المصرف .

اهم ما استنتج الباحث: تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية في ربحيتها ، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد ، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية .

اهم ما توصل إليه الباحث: ضرورة مراعاة البنك عند توزيع موارده على الاستخدامات المختلفة أن يكون التوزيع محققا لأكبر قدر ممكن من الربح مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الآية القرآنية	ب
الاهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
المحتويات	ج
الملخص	ح
المقدمة	1
المبحث الاول (منهجية البحث)	6-2
المبحث الثاني :الاطار النظري	16-7
المطلب الاول : مخاطر السيولة	10-7
المطلب الثاني : ربحية المصارف	16-11
المبحث الثالث: الجانب العملي	28-17
المبحث الرابع (الاستنتاجات والتوصيات)	30-29
المصادر	32-31

المقدمة

تعد مخاطرة السيولة من الموضوعات المهمة التي تخص كل انواع المنظمات العاملة في القطاع المصرفي ، وعلى وجه الخصوص المصارف الخاصة التجارية ، وذلك لحاجة الاخيرة الملحة للاهتمام والاخذ بالمواضيع الحديثة في مجال التطوير والإدارة ، وذلك حتى تتمكن من تحقيق مستوى معين من الاداء المنظمي الذي يمكنها من الاستمرار بالعمل ، وبالتالي خدمة اهدافها ومن خلالها خدمة المجتمع الذي تعمل فيه .

على أن المصارف الخاصة في العراق تعاني من قلة الدراسات والبحوث التي تناولت متغيرات ادارية معاصرة ، ومن هذه المتغيرات ما تم ذكره من متغيرات في اعلاه ،، وهو ماتمثل في مشكلة الدراسة الحالية ، لأن ذلك يعني حرمان المصارف الخاصة التجارية من الإفادة من معطياتها ودورها في مساعدة تلك المنظمات على الافادة من الفرص وتجنب التهديدات بما ينعكس على تحقيق الريادة والتفوق سواء على مستوى المصارف العاملة داخل العراق او تحقيق المنافسة في الاسواق العالمية .

يمثل النظام المصرفي بمختلف فروعه الركيزة الأساسية في تمويل عمليات التنمية خاصة الاقتصاديات التي تفتقر إلى المصادر التمويلية الأخرى للأسواق المالية ، فهو يعد الوسيط المالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز ، ونظرا للأهمية البالغة فقد أولى خبراء البنوك اهتماما كبيراً وعناية متزايدة به من أجل الحفاظ على بقائه واستمراره خاصة في ظل التغيرات التي تشهدها الاقتصاديات العالمية للاتجاه نحو الخصوصية لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ... إلخ .

وفي سعي هذه المصارف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال مزاولة أنشطتها ، تتعرض لمخاطر تعيقها عن القيام بعملها على أكمل الوجوه ، وهنا تبرز أهمية إدارة المخاطر التي تتنوع إلى نظامية وقانونية ، وتشغيلية ، ومالية ، ومن بين هذه المخاطر ، مخاطر السيولة التي تتمثل في القدرة على مواجهة الالتزامات المالية الخاصة بالمعاملات المصرفية في الوقت المحدد لها .

نظرا لأهمية هذه المخاطر تسعى المصارف إلى الاهتمام بإدارتها أو بمواجهتها أو تجنبها أو التعايش معها وذلك من أجل تحقيق العائد المتوقع أو الأرباح التي ترسمها إدارة المصرف وتحسين ربحية من أجل ذلك يجب على المصرف اتباع طرق لقياس نسبة هذا الخطر ونسبة تأثيره على ربحية المصرف .

المبحث الاول

منهجية البحث

اولا: أهمية البحث:

الأهمية العملية تتمثل الأهمية العملية للدراسة في مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية ؛ أي تأثير مخاطر السيولة على الربحية من خلال إبراز الأساليب والطرق التي يمكن لإدارات المصارف استخدامها في عملية إدارة السيولة حيث ينعكس ذلك على ربحية المصارف التجارية من خلال التحليل المالي مبرزاً من خلال المؤشرات والمعايير المالية المعتمدة في قياس ربحية المصارف .

الأهمية النظرية تبرز الأهمية النظرية للدراسة الحالية من حيث اعتبارها إضافة جديدة حسب علم الباحثتان) للدراسات العربية ، وذلك عبر مراجعة واستعراض الجانب النظري والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ، لذلك فإن هذه البحث تسعى لتقديم إضافة جديدة للمكتبات وإدارة المصارف التجارية من أجل دعم مسيرتها.

ثانيا : مشكله البحث

ركزت معظم الدراسات التي اطلعت عليها الباحثة والتي تناولت واحد أو أكثر من متغيرات الدراسة الحالية على تاثير بعض جوانب تلك المتغيرات على ربحية المصارف ولكنها لم تتناولها بشيء من التفصيل والاجمال كما سيتم تناولها في الدراسة الحالية ، وذلك بهدف استجلاء الغموض الذي يكتنف العلاقة بين كل من مؤشرات السيولة والربحية وما هي الاثار المترتبة على هذه العلاقة ، خاصة أن كل متغير من هذه المتغيرات يحظى باهتمام وتأييد جهة معينة من جهات النظام المالي ، فزيادة مؤشرات السيولة تحظى بدعم واهتمام المشرعين والجهات الرقابية والحكومية للمحافظة على النظام المالي وثقة افراد المجتمع ، اما الصيارفة فيفضلون حدا أدنى من تلك المؤشرات من اجل اتاحة اكبر قدر ممكن من الاموال لاجل استثمارها وتعظيم ثروة المساهمين . (بيان ما هو المدى الذي تتمكن فيه مؤشرات السيوله من تفسير وتحليل مستويات المخاطرة في المصارف التجارية بغية تحقيق مستويات مقبولة من

السيوله والامان معا وتلافي التعارض الحاصل بينهما وبين هدف الربحية جاءت مشكلة البحث للإجابة عن التساؤل الآتي :

(ما هو أثر المخاطر الناتجة عن السيولة على ربحية المصارف التجارية؟)

ثالثا : أهداف البحث :

ترمي البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- عرض وتحليل مفهوم مخاطر السيوله وابرز مكوناتها ونظريات ادارتها والتعامل معها في المنشات قيد البحث .

2- تقييم وتحليل مدى كفاءة ادارة السيوله في المصارف قيد البحث من خلال مؤشراتها.

3- تحليل وتفسير مستويات المخاطرة التي تتعرض لها المصارف عينة البحث من خلال مؤشرات ألسيوله وبيان القدرة التفسيرية لتلك المؤشرات في الحكم على المخاطرة .

رابعا: فرضية البحث:

1 الفرضية الرئيسة الأولى : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مخاطرة السيولة المصرفية والربحية في المصارف الخاصة عينة الدراسة)

الفرضية الرئيسة الثانية لا توجد علاقة أثر ذو دلالة معنوية بين مخاطرة السيولة المصرفية و الربحية للمصارف الخاصة عينة الدراسة)

خامسا : منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي في هذه البحث.

سادسا: حدود البحث

الحدود المكانية: تمثلت ب اربع عشر مصرفا تجاريا خاص عاملا بالسوق العراقي ومدرج في سوق العراق للاوراق المالية

الحـــدود الزمانية: مدة زمنية متصلة عددها عشرة سنوات (٢٠١٢-٢٠٢٢)

سابعا : الـــدراسات الســـابقة :

1) (نصـــر رمضان احلاس) 2013م

دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة هدفت البحث إلى بيـان أهميـة الـدور الـذي تقـوم بـه المعلومـات المحاسـبية والماليـة فـي إدارة مخـاطر السيولة في البنوك التجارية ، وتحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة ، ودور الهيئـــات الرقابيـــة فـــي متابعـــة مخـــاطر الـــسيولة ، والقـــاء الـــضوء علـــى أداء البنـــوك التجاريـــة ومهامها من اجل معالجة و تخفيض تلك المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية ، كما تنبـع أهميـة هـذه البحث مـن إثـراء المعرفـة العلميـة والعمليـة داخـل البنـوك وللمجتمـع حـول مـدى اسـتقرار مخاطر السيولة.

2) (عـــادل علي) 2016م

أثر السيوله و أثرها على ربحية المصرف تعد السيولة من أهم المواضيع في القطاع المصرفي و ذلك لأنها الأساس الذي يمكن المصارف من ضمان وضع مالي مستقر، إضافةً إلى أنها الوسيلة الرئيسة لكسب ثقة الزبائن و المودعين، و لمقابلة أية التزامات قد تطرأ. في هذه الورقة محاولة لدراسة أثر السيولة و المخاطرة على ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية، و طبيعة هذا الأثر. و لتحقيق غرض البحث تم اختيار عشر نسب مالية لعينة مكونة من عشرة مصارف تجارية. و امتدت فترة البحث من العام 2008 إلى 2014 جمعت بيانات البحث بشكل أساسي من القوائم المالية للمصارف المدروسة. و لغرض تحليل بيانات البحث تم استخدام أحد نماذج Panel Data و هو نموذج التأثيرات الثابتة، و تم تحليل البيانات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 7. أظهرت نتائج البحث أن نسبة السيولة لها تأثير جوهري و سلبي على ربحية المصرف، و مخاطر السيولة لها تأثير جوهري و إيجابي على الربحية.

3)دراسة (ضـــاهر ، الخشية 2015) :

هدفت إلى دراسة أثر السيولة والمخاطرة على ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية ، وطبيعة هذا الأثر . ولتحقيق غرض البحث تم اختيار عشر نسب مالية لعينة مكونة من عشرة مصارف تجارية . وامتدت

فترة البحث من العام 2008 إلى 2014 جمعت بيانات البحث بشكل أساسي من القوائم المالية للمصارف المدروسة . ولغرض تحليل بيانات البحث تم استخدام أحد نماذج Panel Data وهو نموذج التأثيرات الثابتة ، وتم تحليل البيانات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews .7 أظهرت نتائج البحث أن نسبة السيولة لها تأثير جوهري وسلبي على ربحية المصرف ، ومخاطر السيولة لها تأثير جوهري وإيجابي على الربحية

المبحث الثاني

الاطار المفاهيمي

المطلب الاول : مخاطر السيولة

اولا: مفهوم مخاطر السيولة

مفهوم المخاطر

المخاطر هي ظواهر وأحداث تهدد إنجاز الأهداف ، وتؤثر سلبا على استمرارية الوحدة الهادفة إلى تحقيق رسالتها المخاطر هي تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة حيث تكمن المخاطرة في إمكانية انحراف التدفقات النقدية المتوقعة .[(1)]

تعرف المخاطر على أنها احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار ، وهي أيضا احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة ، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة ودرجة احتمال حدوثها .[(2)]

مفهوم السيولة

تعرف السيولة على أنها الفرق بين الموارد المتاحة والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها ، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة

---

[1]- رشيد رجاء ، عبدالستار ، 2012 ، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية ، معهد الإدارة الرصافة جامعة بغداد ، العدد الواحد والثلاثون،ص152.

[2]- نضال ، أحمد رؤوف 2013 ، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، العدد السادس والثلاثون،ص304.

عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض ، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى ، بحيث يضطر المصرف إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة ، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى المصرف المركزي . [3]

يقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجهها المصارف عندما لا تتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها ، وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل ، ولابد للمصرف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم أو في حصولهم على قروض ، إذا أمام المصرف مصدران للسيولة هما : [4]

الموجودات والمطلوبات . الاقتراض من الغير .

جاء تعريف مخاطر السيولة ضمن المعيار المحاسبي الأول بأنها مخاطر التمويل ، وهي دالة للصعوبة التي يحتمل أن يتعرض لها عند تدبير الأموال من أجل الوفاء بالالتزامات ، وقد تنتج من عدم القدرة على بيع أصل ما بقيمته العادلة . [5]

ثانيا: أنواع مخاطر السيولة : [6]

مخاطر السيولة التمويلية تظهر مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون المصرف غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بكفاءة من غير أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية التي ينفذها المصرف أو على الوضع المالي للمصرف بشكل عام .

مخاطر السيولة السوقية أحيانا قد يكون من الصعب على المصرف أن يتصرف في بعض الأصول التي بحوزته سواء عن طريق البيع أو الرهن حسب أسعار السوق السائدة ، وذلك لصعوبة تسييلها ، وإذا اضطر المصرف لذلك ففي هذه الحالة قد تترتب عليه خسائر لا يرغب بتحملها .

---

[3]- نضال ، أحمد رؤوف 2013 ، نفس المصدر،ص303.

[4]- نصر ، رمضان ، احلاسه ، 2013 دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة المخاطر السيولة غزة رسالة ماجستير منشورة . حاجي ، وجدة 2016 ، أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ،ص57.

[5]- رشيد رجاء ، عبدالستار ، 2012 ، مصدر سابق ،125.

[6]- قنطقجي ، سامي 2010 صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، ط (1) ، (دار) شعاع للنشر والعلوم ، سوريا) . - خالص ، صالح ، 2013 ، تقيم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي ، المعهد الوطني للتجارة،ص20.

مخاطر السيولة العرضية تنشأ عن عمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها المصرف من ودائع العملاء أو السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية والتي تمنح لبعض العملاء .

ثالثا: أسباب مخاطر السيولة

تنجم مشاكل السيولة في المؤسسات المالية نتيجة لخطأ في إدارة الموارد المتداولة بشكل رئيس أو نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الأيسر للميزانية العمومية مما يؤدي إلى عدم توازن طبيعة المصادر والاستخدامات وهناك عدة أسباب تؤدي لحدوث مخاطر السيولة أهمها :

- عدم التوازن بين نمو الالتزامات في المؤسسة وأعباء خدماتها .

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق

- سوء توزيع الأصول على استعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل الأرصدة سائلة .
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية . [7]

- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال .

- التقلبات الموسمية التي يتعرض لها الإنتاج الوطني .

تراجع مفاجئ لإيرادات الدولة .

- تعطل الأعمال .

- الاستمرار غير المدروس في تخفيض معدلات الفوائد .

- زيادة غير متوقعة في حجم الإنفاق الرأسمالي عن الحجم المخطط .

- تحمل المصرف لزيادة غير متوقعة في التكاليف التشغيلية .

رابعا: مؤشرات ونسب قياس مخاطر السيولة

[7]- عبدالستار ، 2012 ، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية ، معهد الإدارة الرصافة جامعة بغداد ، العدد الواحد والثلاثون،ص126

مقاييس مخاطر السيولة المصرفية تشير مقاييس مخاطر السيولة إلى قدرة المصرف على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات في مواعيد استحقاقها وتستعمل نسب حقوق الملكية إلى الأصول ، والخصوم إلى الأصول بوصفها مؤشرات هامة لقاعدة حقوق الملكية في المصرف والقدرة على الاقتراض من السوق المالي ، فعلى سبيل المثال فان المصرف الذي تكون حقوق الملكية فيه اكبر من مصرف آخر أي) تكون نسبة الرفع المالي لديه اقل من المصرف الآخر تكون لديه فرصة اكبر للحصول على المزيد من القروض ، وذلك لان احتمالات عدم قدرته على سداد التزاماته تكون اقل . كذلك فان المصرف الذي يعتمد بدرجة أقل على الاستثمارات شبه المضمونة مثل أذون وسندات الخزانة والسندات الحكومية وغيرها ، فانه يمكنه إصدار كمية أكبر من الأصول الجديدة في هذه الصورة وفي كل من المثالين السابقين فان تكلفة الاقتراض تكون اقل مقارنة من المصرف الذي يعمل بصورة معاكسة .

ان مؤشرات قياس مخاطرة السيولة التي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف هي الآتية : (Cornett , mcnutt and Tehranian , 2006 : 32 ; Koch and Donald , 2000 : 137) و (رجاء ، 2 : 2010)

مخاطرة السيولة = النقد+ الأرصدة النقدية لدى المصارف/ إجمالي الموجودات × 100 %

إذ يشير انخفاض هذا المؤشر الى ارتفاع مخاطر السيولة كون ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء أكانت في الصندوق أم لدى المصارف التي يواجه المصرف التزاماته المختلفة .

مخاطرة السيولة = الموجودات النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل/ إجمالي الموجودات ×100%

يشير انخفاض هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يمكن زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه المصرف التزاماته المختلفة .

مخاطرة السيولة = اجمالي القروض / إجمالي الموجودات× 100 %

يشير ارتفاع هذا المؤشر الى ارتفاع مخاطرة السيولة بعد ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة أو وقت الحاجة الى السيولة

مخاطرة السيولة = اجمالي القروض /إجمالي الودائع × 100 %

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة لأن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر ، أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة

المطلب الثاني : ربحية المصارف

اولا: مفهوم الربحية في المصارف التجارية

تعد الربحية أحد المصادر الرئيسة لتوليد رأس الدائم ، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الرابحة وذات رأس المال الكافي . وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح ، والربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية . [8]

وتعرف الربحية أيضا على أنها الهدف الأساسي لجميع منظمات الأعمال ، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع لها المستثمرون ، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنظمة ، وهي أيضا أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لديها ؛ لذا نجد أن جهد الإدارة المالية في المنظمة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها . [9]

[8]- اللوزي ، وآخرون ، سليمان أحمد ، 1997 ، إدارة المصارف ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى،ص 122.

[9]- القعايدة ، فادي ، فلاح ، 2012 ، أثر الاندماج على الربحية دراسة حالة بنك الأهلي مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ،ص 28.

كما تقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات ، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات الاستثمارات بين قيمة الموجودات أو بين الملكية التي أسهمت في تحقيقها ، هذا وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما قرار الاستثمار وقرار التمويل . [10]

على ضوء ما سبق وبصفة عامة يمكن القول بأن الربحية تعبر عن العلاقة القائمة بين النتائج المحققة والوسائل المستخدمة لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة ، فهي بمثابة المعيار أو المقياس للكفاءة النسبية الناتجة عن مدى تحقيق النتائج من خلال استغلال الوسائل الاستغلال الأمثل .

ثانيا: العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها ، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية ، وتنقسم هذه العوامل إلى نوعين هما (عوامل داخلية وعوامل خارجية)

- عوامل داخلية : [11]

وتتمثل العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك فيما يلي :

1- أرباح أو خسارة الأوراق المالية تؤثر الأرباح أو الخسائر) الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع أو انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية المصرف ، ومن المعروف أن هدف المصارف التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية
2- إدارة المصرف : تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة إدارة المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطر ، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات ، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة .

فقدرة إدارة المصرف على إدارة هيكلها المالي بشقيه إدارة الموارد إدارة الاستخدامات يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف ، ففي حالة تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في موجودات ذات عوائد مجزية آخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف

---

[10]- حاجي ، وجدة 2016 ، أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة،ص 3.

[11]- مرهج حمودة منذر وعبد الواحد ، مزيق أكرم ، 2014 ، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية مجلة جامعة تشرين ، المجلد 36 ، العدد 2،ص335

تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم ايرادات تلك الاستخدامات ، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه المصارف وتعظيم ثروة مالكيها . [12]

فربحية المصارف التجارية ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف ، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية تلك المصارف من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان .

3- حجم المصرف وإدارته يقاس حجم المصرف بمقدار ما يملكه من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية ، فكبر حجم المصرف يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات فهذا المعدل يكون كبيرا في المصارف الصغيرة وذلك بمقارنة مع المصارف الكبيرة ولكن نلحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية .

4- هيكل الودائع تركز المصارف التجارية على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل ، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك المصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة ، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر . كما تؤثر تكلفة الودائع أيضاً على ربحية المصارف التجارية ؛ لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال ، فنلحظ أن تكلفة الودائع لأجل تزيد عن تكلفة الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير ، وتسعى المصارف التجارية عادة إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أقصى حد ممكن لتزيد من ربحيتها . [13]

5- توظيف الموارد توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعدان أهم مجالات الاستثمار للمصرف التجاري ؛ إذ إنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزيد ربحية المصرف التجاري ، حيث إن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض ، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل على ربحية المصرف التجاري ، حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة ، ويعد قرار إدارة المصرف في توظيف موارده في القروض والاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة المصرف للسيولة ، ومدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل .

---

[12]- مرهج حمودة ،المصدر نفسة،ص336

[13]- أبو زعيتر ، باسل 2006 ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة،ص99.

6- أرباح (أو خسائر) القروض

تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير على ربحية تلك المصارف ، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان ، حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية للمصارف التجارية ، وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح ، وتحاول المصارف دائماً الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها ؛ إذ إن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية المصارف عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض . ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيداً عن دراسة ملفات العملاء بعناية لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات ، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة التي تؤثر سلبا على ربحية المصارف التجارية [14]

7- السيولة :

تمكن السيولة المصرف من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة ، حيث تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى المصرف مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت ، ونظراً لأهمية السيولة للمصارف فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عند حد أدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع ، وذلك حتى لا يضطر المصرف إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله ، ويتفادى ما قد يترتب عليه من مخاطر ، ويساعد هذا التقدير في المواءمة بين متطلبات السيولة والربحية [15]

العوامل الخارجية

تتمثل العوامل الخارجية التي تأثر على ربحية المصارف فيما يلي :

1- الظروف الاقتصادية والسياسية

تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية للدولة .

---

[14]- حمد ، خلف محمد ناجي وأحمد فريد 2017 ، مخاطر السيولة وآثارها على ربحية المصارف التجارية جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثاني والخمسون،ص457.

[15]- فلاح ، فاطمة بشير قره ، 2018 ، أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية ، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد،ص56

2- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية

تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيره في أداء المصارف التجارية بشكل عام ، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين ؛ الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف ، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها . (16)

3- السياسة النقدية :

تلعب السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها ، وبالتالي فإن ذلك يكون ذا أثير في ربحيتها ، وهناك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة ، يستخدمها المصرف المركزي بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي ، وبالتالي إحكام سيطرته على عرض النقد من أجل الوصول لأهدافه النهائية المتوخاة ، وتختلف إجراءات السياسة النقدية للمصرف المركزي من حيث إنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشيا مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد ؛ إذ تعمل المصارف المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض ، وتشجيع الاستثمار وأحياناً بهدف ضبط نمو السيولة المحلية ، وضبط الائتمان المصرفي ، وقد كانت المصارف المركزية تعمل على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في الائتمان ، وبالتالي الحد من إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة . (17)

4- الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي

تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في ربحية المصارف التجارية ، حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع المصارف

---

[16]- الزبيدي حمزة محمود 2011 ، التحليل المالي لأغراض التقييم والتنبؤ بالفشل ، الطبعة الثانية ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان،ص220.

[17]- خالص ، صالح ، 2013 ، تقيم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي ، المعهد الوطني للتجارة،ص24.

الإسلامية دون المصارف الربوية ، مما يؤثر في ربحية المصارف التجارية ، كما أن قوة الجهاز المصرفي ومتانته ، وتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه القوة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه المصارف ، وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها ، مما قد ينعكس بدوره على ربحية هذه المصارف ، كما أن جهل الكثيرين بأهمية العمل المصرفي يوجد لدى بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصارف بشكل عام وخاصة في مجال التحايل لعدم سداد ما عليهم من قروض ، وهذا النوع من التحايل تزخر به معاملات المصارف التجارية ويظهر ذلك جليا من خلال ارتفاع حجم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة . [18]

5- المنافسة :

تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية في ربحيتها ، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد ، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية . [19]

6- أسعار الفائدة :

تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض ، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة ، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة ، وتلعب أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير في استثمارات المصارف .

ثالثا: العلاقة بين الربحية والسيولة

من أهم واجبات المدير المالي أن يوازن بين السيولة والربحية ، وأن يحافظ على هذا التوازن باستمرار . والحقيقة أن هذا الواجب ينطوي على صعوبة بالغة ؛ لأن توفير السيولة قد يناقض هدف الربحية ، ولهذا فإن المدير المالي يجد نفسه أمام معادلة صعبة الحل في بعض الأحيان .

ويلحظ وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية ؛ أي كلما زادت درجة السيولة قلت درجة الربحية والعكس بالعكس ، لذلك نجد مثلا الأصول السائلة الحاضرة مرتفعة لكنها لا تدر عائدًا على المصرف ، وهذا لعدم

---

[18]- مرهج حمودة منذر وعبد الواحد ، مزيق أكرم ، 2014 ،مصدر سابق.

[19]- ديبونة محمد الصغير 2017 أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لاستكمال رسالة الماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقمة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية،ص421.

استغلال أموالها في استثمارات يمكنها أن تدر أرباحاً ، وفي حين أن القروض والسلفيات تحقق أرباحا وعوائد كبيرة لكنها تعد من القيم الأقل سيولة لدى المصارف التجارية . لذلك يجب أن يكون هناك مفاضلة بين هذين الهدفين من المصارف ، وينبغي ألا يكون أحد الأهداف على حساب الآخر ؛ لأن كلا منهما له أهميته ، فإذا أولينا أهمية للسيولة في البنك نكون قد أهملنا الربحية وذلك لعدم استثمار السيولة لصالح المصرف ، وبالتالي لا يدوم المصرف فترة طويلة ، ومن جهة أخرى إذا لم تهتم

المصارف بالسيولة وتوجهت إلى الاستثمار واهتمت بالربحية فقط فقد تواجه مشكلة الإعسار أو الإفلاس . لهذه الأسباب فإن إدارة السيولة في المصرف التجاري ينبغي أن تولى الاهتمام الواجب ، مما يؤثر في نهاية المطاف على ربحية المصرف .

المبحث الثالث

الجانب العملي

تحليل مخاطرة السيولة المصرفية في المصارف التجارية عينة الدراسة

يتناول هذا المبحث مناقشة نتائج تحليل مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية حيث اعتمدت الباحثة على المؤشرات الاتية والوارد ذكرها تباعا ادناه لغرض تحليل مخاطرة السيولة في المصارف عينة الدراسة وذلك اعتمادا على ما تيسر لها من بيانات عن عينة الدراسة من مصارف عراقية خاصة ، ولقد اعتمدت الباحثة سلسلة زمنية مكونة من (10) سنوات امتدت من سنة (2012) ولغاية سنة (2022) ، وكان سبب اختيار الباحثة لهذه السلسلة الزمنية هو المعلومات المطلوبة عن المصارف عينة البحث

أولا : نبذة تعريفية مختصرة عن المصارف عينة الدراسة

1- مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار

أسس مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار كشركة مساهمة براس مال مدفوع مقداره (1 مليار دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة 7909 في 23/8/2001 الصادرة عن دائرة مسجل الشركات . حصل المصرف على اجازة ممارسة الصيرفة المرقمة 9/3/1909 في الثالث من كانون الأول 2001 الصادرة عن البنك المركزي العراقي . و يقدم مصرف الموصل خدماته المصرفية من

خلال فروعه المنتشرة في محافظات عراقية مختلفة التي وصل عددها الى (14) فرعا) ، (التقرير المالي السنوي (لمصرف الموصل للتنمية ، 6 : 2020).

2- مصرف دار السلام لاستثمار

أسس مصرف دار السلام في 7 ديسمبر 1999 ، يبلغ رأس ماله (150) مليار دينار عراقي ، ويبلغ عدد فروع هذا المصرف (22) فروعاً موزعة على محافظات عراقية مختلفة . ويعد هذا المصرف من المصارف الرائدة ذوات الاهمية الكبيرة في هيكل الجهاز المصرفي العراقي التقرير المالي السنوي لمصرف دار السلام للاستثمار ، 4 : 2022)

3- مصرف بابل التجاري

تم تأسيس مصرف بابل (شركة مساهمة خاصة) براس مال 500 مليون دينار) بموجب شهادة التأسيس رقم 9676 في 6/4/1999 وحصل على أجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي برقم ص أ /9/3/461/11 في 8/6/1999 ويعد مصرف بابل من المصارف العراقية الخاصة العريقة وتقدم بخطى ثابتة نحو الامام بزيادة راس ماله ليصل (250 مليار دينار بعد قرار الهيئة العامة في 15/2/2014 والتي سبقتها زيادة براسما ل بقدر (150 مليار دينار) في 27/2/2013 و يضم مصرف بابل (11 فرعا) موزعة مابين بغداد و محافظات عراقية مختلفة (التقرير المالي السنوي لمصرف بابل التجاري ، 12 : 2022) .

4- مصرف بغداد التجاري

أسس المصرف بغداد التجاري عام 1992 كشركة مساهمة خاصة بموجب قانون البنك المركزي رقم (64) لسنة 1976 المعدل بالقانون رقم (12) لسنة 1992 وكان أول مصرف يؤسسه القطاع الخاص ، وباشر المصرف أعماله عام 1992 برأسمال قدره (100) مليون دينار عراقي وتضاعف مرات عدة إلى أن وصل الى (250) مليار سنة 2014 ، وباشر المصرف نشاطه بأعمال الصيرفة التجارية ، حتى عام 1998 إذ سمح مجلس إدارة البنك المركزي للمصارف العاملة كافة بممارسة الصيرفة الشاملة) استثمارية وتجارية (ويعد مصرف بغداد ، بفروعه الـ (45) ، واحد من أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق . (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد ، 2 : 2022)

5- مصرف الخليج التجاري

أسس مصرف الخليج التجاري كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش / 7002 المؤرخة في 10 / 20 / 1999 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 براس مال قدره (600) مليون دينار (مدفوع بالكامل ، باشر نشاطه الفعلي بتاريخ 1/4/2000 و فتح الفرع الرئيسي ابوابه للجمهور بهذا التاريخ بعد حصوله على اجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص 1/9/3/115 في 7/2/2000 على وفق احكام قانون البنك المركزي العراقي برقم (64) لسنة 1976 الملغي ليمارس المصرف اعمال الصيرفة الشاملة في فروعه المنتشرة في مناطق مختلفة من العراق وصلت حتى عام 2015 الى (23 فرعا) ، وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة راسماله حيث اصبح بتاريخ 8/9/2013 (250 مليار دينار) ، (التقرير المالي السنوي لمصرف الخليج التجاري ، 5 : 2022) .

6- مصرف سومر التجاري

أسس مصرف سومر التجاري في 26/5/1999 براس مال أسمي مدفوع بالكامل وقدره (400 مليون دينار بموجب احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1969 ، وحصل المصرف على ترخيص من البنك المركزي العراقي برقم 10/9/1124 في 4/11/1999 ، الممارسة جميع انواع الانشطة المصرفية ، زاد المصرف راسماله ليصبح 250 مليار دينار) في عام 2020 و لمصرف سومر التجاري (10) فروع موزعة (7) فروع ببغداد و (3) فروع في اربيل البصرة و النجف . (التقرير المالي السنوي لمصرف سومر 4-3 2022) .

7- مصرف المنصور للاستثمار

أسس المصرف كشركة مساهمة خاصة براسمال مدفوع بالكامل قدره (55) مليار دينار عراقي) بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش / 02572 في 13/9/2005 والصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات تمت المباشرة بالاعمال المصرفية وتقديم الخدمات للجمهور من خلال الفرع الرئيس للمصرف بتاريخ 17/4/2016 ثم توسعت اعماله و خدماته المصرفية عبر فروعه البالغة (9) فروع) منتشرة في محافظات القطر . (التقرير المالي السنوي لمصرف المنصور 7 : 2022) .

8- مصرف الاتحاد العراقي

تأسس مصرف الاتحاد العراقي كشركة مساهمة براس مال قدره (2) مليار دينار عراقي) بموجب شهادة التأسيس المرقمة 9321 و المؤرخة في 23/9/2002 عن دائرة مسجل الشركات و حصل على أجازة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم 9/3/340 و المؤرخ في 9/3/2010 وباشر اعماله 19/4/2010 ، و للمصرف (6) فروع منتشرة في محافظات القطر) التقرير المالي السنوي لمصرف الاتحاد 1 : 2022) .

9- المصرف الاهلي العراقي

أسس المصرف الاهلي العراقي بموجب أجازة التأسيس المرقمة .م.ش / 582 و المؤرخة في 2/1/1995 براسمال قدره (400) مليون دينار (وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ 28/3/1995 على ممارسته الصيرفة كمصرف استثماري بأسم (المصرف الاهلي للاستثمار و التمويل الزراعي) وفي 8/4/1995 باشر المصرف مزاولة اعماله ، يقدم المصرف خدماته من خلال فروعه (8) و التي تغطي اغلب المحافظات العراقية حيث يتواجد (3) فروع في بغداد فضلا عن (2) فرع في محافظة البصرة وفرع واحد لكل من أربيل ، كربلاء ، الموصل و السليمانية . (التقرير المالي السنوي لمصرف الاهلي العراقي 3 : 2022) .

10- مصرف الائتمان العراقي

أسس مصرف الائتمان العراقي أصلا في سنة 1998 من قبل عدد من الأشخاص من العائلات العراقية التجارية العريقة وبرأس مال بلغ (200) مليون دينار عراقي) قبل أن يدرج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية في سنة 2012 .

كان بنك الكويت الوطني أحد البنوك الثلاثة التي منحت ترخيصا للعمل في العراق ، وكان بعد ذلك أول مصرف ينجز عملية شراء أحد المصارف العراقية . وفي سنة 2005 ، استحوذ بنك الكويت الوطني على حصة تبلغ 75 % من رأسمال مصرف الائتمان العراقي ، وقام بنك الكويت الوطني بزيادة رأسمال هذا المصرف وساعد على تطويره ودعمه ليصبح أحد أبرز المصارف الخاصة في العراق واليوم أصبح مصرف الائتمان العراقي يقدم مجموعة من الخدمات لعملاء التجزئة وخدمات التحويل وتمويل التجارة للشركات المحلية والمقاولين . التقرير المالي السنوي(لمصرف الائتمان العراقي ، 2 : 2022)

11- مصرف الشمال للتمويل و الاستثمار

حصل مصرف الشمال للتمويل والاستثمار على اجازة التأسيس الصادرة عن دائرة مسجل الشركات بموجب كتابها المرقم .م.ش 9713 / في 7/10/2019 ، ومنح اجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي بموجب كتاب المرقم 93341 في 9/3/2012 وباشر نشاطه بتقديم الخدمات المصرفية للزبائن بتاريخ 1/4/2004 برأسمال قدره (2.5) مليارين ونصف المليار دينار عراقي . وتمكن مصرف الشمال للتمويل والاستثمار منذ تأسيسه عام 2012 من تحقيق منجزات مهمة في مختلف المجالات كان ابرزها تقوية مركزه المالي وزيادة ارباحه وتوسيع قاعدة انتشاره الجغرافي مع تنوع خطوط نشاطه الذي شمل تقديم المزيد من الخدمات المصرفية لزبائنه من خلال فروعه المنتشرة في العراق التي تبلغ (18) فرعا موزعة على محافظات عراقية مختلفة التقرير المالي السنوي (لمصرف الشمال ، 3- : 2022) .

12- المصرف المتحد للاستثمار

تأسس المصرف المتحد للاستثمار (ش.م.خ) بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش / 5762 المؤرخة في 20/8/1994 الصادرة عن دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة على وفق احكام المادة (21) من قانون الشركات رقم (36) لسنة 1983 المعدل وبرأسمال مقداره (مليار دينار) وحصل على اجازة ممارسة الصيرفة وفق احكام الفقرة (1) من المادة الحادية والاربعين من قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 المعدل وباشر نشاطه في العمليات المصرفية والاستثمارية في مطلع العام 1995 وتمت زيادة رأس المال للمصرف سنة 1997 بنسبة 300 % ليصبح رأسمال الشركة (100) مليار دينار . علماً إنه تم زيادة رأسمال المصرف خلال سنة 2012 ليصبح (150) مليار دينار . ومن ثم تم زيادة رأسمال المصرف خلال النصف الأول من سنة 2013 ليصبح (200) مليار دينار ومن ثم تم زيادة رأس المال خلال سنة (2017) الى (250) مليار دينار وقد تم زيادة رأس المال خلال سنة (2019) الى (300) مليار دينار بموافقة الهيئة العامة لشركة المصرف المتحد ويمتلك المصرف حاليا (19 فرعا) منشرة على محافظات القطر ، التقرير المالي السنوي(لمصرف المتحد للاستثمار ، 2-4 : 2022) .

13. المصرف التجاري العراقي

تأسس في 11/2/1992 ، برأس مال قدره (150) مليون دينار عراقي ، عند التأسيس ، الى ان وصل الى 250 مليار دينار عراقي) في سنة 2014 ، ويبلغ عدد فروع هذا المصرف (10) فروع) موزعة على محافظات عراقية مختلفة . ويعد هذا المصرف من المصارف الرائدة ذات الاهمية الكبيرة في هيكل الجهاز المصرفي العراقي ، وهو ثاني مصرف عراقي اهلي بعد مصرف بغداد التجاري . يقدم المصرف التجاري

العراقي الكثير من الخدمات المصرفية ومنها فتح الحسابات الجارية ، إصدار بطاقة Master Card استقبال الودائع ، إصدار خطابات الضمان ، استقبال الحوالات وإرسالها ، إصدار السفاتج والصكوك بيع العملات الأجنبية وشرائها ، التوسط في بيع الأسهم وشرائها وغيرها من الخدمات المصرفية المهمة (التقرير المالي السنوي المصرف التجاري العراقي ، 2-3 : 2014) .

13- مصرف الشرق الاوسط للاستثمار

تأسس مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة برأسمال أسمي قدره (400) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش 5211 / والمؤرخة في 7/7/1993 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات المرقم (36) لسنة 1983 المعدل . وبعد الحصول على اجازة الصيرفة الصادرة عن البنك المركزي العراقي بموجب الكتاب المرقم ص . 1/4/941/4 الصادر في 28 ايلول 1993 على وفقأ حكام قانونه المرقم (64) لسنة 1976 المعدل باشر المصرف عمله وفتح فرعه الرئيس أبوابه للجمهور يوم 8/5/1994 .

توالت الزيادات السنوية على رأسمال المصرف نتيجة رسملة أرباحه السنوية بإصدار أسهم جديدة للمساهمين أو من خلال الزيادات التي تقرر الاكتتاب عليها مجددا حتى بلغ رأسمال المصرف في سنة 2022 الى 250 مليار دينار) ، اصبح عدد فروع المصرف العاملة داخل القطر (22) فرعا (8) منها داخل مدينة بغداد (14) خارجها وهناك خطة لفتح المزيد من الفروع لتغطية المحافظات كافة ، التقرير المالي السنوي لمصرف الشرق الاوسط ، 3 : 2022) .

ثانيا : مؤشرات مخاطرة السيولة المصرفية

1- مخاطرة السيولة = النقد + الأرصدة النقدية في المصارف اجمالي الموجودات× 100

تشير النسبة المرتفعة لهذا المؤشر الى انخفاض مخاطرة السيولة لدى المصرف المعني كونه يعكس حالة تراكم الأموال النقدية (السائلة) لديه قياسا بالموجودات غير النقدية الأخرى ، ويبين

الجدول (1) ادناه نسبة النقد والارصدة النقدية في المصارف عينة الدراسة الى اجمالي الموجودات التي تمتلكها وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة كما يتضمن الجدول الأوساط الحسابية لكل مصرف وكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة .

الجدول (1) النقد والارصدة النقدية لدى المصارف على اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2012-2022)

المصرف	السنوات										الوسط
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الحسابي
الموصل	0.49	0.54	0.72	0.69	0.61	0.43	0.46	0.43	0.57	0.4	0.43	0.57
دار السلام	0.42	0.88	0.91	0.95	0.96	0.67	0.69	0.74	0.73	0.68	0.67	0.76
بابل	0.54	0.45	0.54	0.71	0.76	0.7	0.54	0.71	0.27	0.19	0.7	0.54
بغداد	0.51	0.57	0.44	0.38	0.6	0.59	0.54	0.62	0.57	0.54	0.59	0.54
الخليج	0.43	0.38	0.36	0.29	0.22	0.28	0.27	0.38	0.47	0.45	0.28	0.35
سومر	0.22	0.18	0.37	0.6	0.23	0.46	0.38	0.55	0.6	0.59	0.46	0.42
المنصور	-	0.053	0.08	0.091	0.35	0.26	0.35	0.226	0.269	0.31	0.26	0.2
الاتحاد	0.95	0.86	0.79	0.75	0.48	0.48	0.58	0.59	0.41	0.43	0.48	0.63
الأهلي	0.66	0.65	0.77	0.6	0.56	0.47	0.6	0.76	0.71	0.67	0.47	0.64
الائتمان	0.63	0.45	0.47	0.5	0.44	0.35	0.44	0.32	0.33	0.32	0.35	220.
الشمال	0.72	0.46	0.55	0.67	0.58	0.54	0.47	0.56	0.54	0.55	0.54	0.56
المتحد	0.74	0.74	0.78	0.73	0.67	0.41	0.21	0.31	0.15	0.06	0.41	0.48
التجاري	0.7	0.19	180.	0.24	0.11	0.21	0.44	0.47	0.57	0.3	0.21	220.
الشرق الأوسط	0.33	0.46	0.43	0.38	0.62	0.59	0.55	0.57	0.55	0.51	0.59	0.5
الوسط الحسابي	0.52	0.49	0.53	**0.54**	**0.51**	**0.46**	**0.47**	**0.52**	**0.48**	**0.43**	**0.46**	**0.5**

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الأهلية عينة الدراسة يتبين من الجدول (1) اعلاه ما يأتي : -

أ- حققت معظم المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة نسب مرتفعة لمعيار نسبة النقد والارصدة النقدية الى الموجودات خلال سنوات الدراسة ، وهذا بشكل عام يعني ذلك توفير نوع من الحماية للمصارف عينة الدراسة من مواجهة مخاطر نقص السيولة المصرفية التي يمكن ان يتعرض لها المصرف اثناء ممارسته لأعماله ، ولقد كانت اقل نسبة من نصيب مصرف المنصور في عام (2012) وبنسبة (0.053) وهذا يعني أن معظم موجودات المصرف المذكور كانت غير سائلة ، وكانت أعلى النسب من نصيب مصرف الاتحاد في عام (2013) وبمقدار (0.95) وهذا يؤشر

الى ارتفاع نسبة الموجودات السائلة في المصرف المذكور قياسا للموجودات التي يمتلكها في تلك السنة .

ب- لقد كانت اقل نسبة للوسط الحسابي لمعيار النقد والارصدة النقدية الى الموجودات من نصيب مصرف المنصور بمقدار (0.20) ، وكانت أعلى نسبة من نصيب المصرف الاهلي بنسبة (0.64)

ت- حققت المصارف اعلى وسط حسابي للنقد قياسا بالموجودات في عام (2020) اذ بلغت النسبة (0.54) ، ولقد حققت مصارف (الموصل ودار السلام وبابل و الاتحاد والاهلي والمتحد (متوسطات حسابية اعلى من المتوسط العام فيما حققت باقي المصارف متوسطات مساوية او اقل من الوسط الحسابي العام فيما كانت اقل نسبة من نصيب عام (2020) وبنسبة (0.43) ، ولقد حققت المصارف) الموصل وبابل والمنصور والائتمان والمتحد والتجاري) متوسطات حسابية اقل من المتوسط العام لتلك السنة .

تستدل الباحثة ان المصارف العراقية الخاصة تميل وبشكل عام الى الاحتفاظ بموجوداتها على شكل سيولة نقدية حيث شكلت تلك السيولة في حالات عديدة الجانب الأكبر من موجودات تلك المصارف الامر الذي ينعكس بصورة مباشرة على ارباح تلك المصارف .. ويبين الشكل ادناء تفصيلا للوسط الحسابي لكل مصرف مقارنة بالوسط الحسابي العام لكل المصارف.

2- مخاطرة السيولة = الموجودات النقدية والاستثمارات/ اجمالي الموجودات × 100

يستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات في المصرف الى اجمالي موجوداته ، وكلما ازدادت قيمة المؤشر كلما دل ذلك الى قوة ومتانة موقف المصرف من ناحية مخاطر السيولة ، وطبعا المقصود بالاستثمارات هنا الاستثمارات التي يمتلكها المصرف والتي يمكن تحويلها الى نقد بسرعة ، ويبين الجدول (2) ادناه مؤشر نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات في المصارف عينة الدراسة الى اجمالي الموجودات التي تمتلكها وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة كما يتضمن الجدول الأوساط الحسابية لكل مصرف وكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة .

الجدول (2) مؤشر الموجودات النقدية والاستثمارات على اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2012-2022)

المصرف	السنوات		الوسط

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الحسابي
الموصل	0.54	0.59	0.76	0.72	0.64	0.48	0.49	0.47	0.6	0.41	0.49	**0.57**
دار السلام	0.46	0.89	0.92	0.95	0.96	0.96	0.95	0.97	0.95	0.76	0.95	**0.88**
بابل	0.54	0.47	0.58	0.75	0.77	0.71	0.56	0.72	0.28	0.2	0.56	**0.56**
بغداد	0.74	0.73	0.68	0.78	0.8	0.73	0.76	0.81	0.81	0.79	0.76	**0.76**
الخليج	0.61	0.6	0.77	0.83	0.75	0.68	0.64	0.42	0.55	0.54	0.64	**0.64**
سومر	0.23	0.28	0.42	0.65	0.24	0.47	0.39	0.55	0.6	0.59	0.39	**0.44**
المنصور	-	0.94	0.966	0.963	0.9	0.755	0.73	0.797	0.871	0.87	0.73	**0.778**
الاتحاد	0.95	0.86	0.79	0.75	0.8	0.53	0.63	0.6	0.41	0.43	0.63	**0.67**
الأهلي	0.92	0.81	0.78	0.82	0.77	0.58	0.68	0.77	0.77	0.69	0.68	**0.76**
الائتمان	0.83	0.87	0.9	0.92	0.92	0.95	0.95	0.96	0.98	0.98	0.95	**0.93**
الشمال	0.72	0.47	0.56	0.67	0.59	0.55	0.49	0.57	0.57	0.59	0.49	**0.58**
المتحد	0.76	0.79	0.85	0.86	0.68	0.42	0.23	0.33	0.17	0.08	0.23	**0.52**
التجاري	0.76	0.76	0.84	0.86	0.88	0.86	0.91	0.9	0.91	0.92	0.91	**20.8**
الشرق الأوسط	0.83	0.79	0.8	0.71	0.76	0.61	0.56	0.62	0.57	0.55	0.56	**0.68**
الوسط الحسابي	0.64	0.7	0.76	0.8	0.75	0.66	0.64	0.68	0.65	0.6	0.49	0.69

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الأهلية عينة الدراسة يتبين من الجدول (2) علام مايأتي

أ. كانت اقل نسبة للموجودات النقدية والاستثمارات الى الموجودات من نصيب المصرف المتحد في عام (2014) وبنسبة (0.08) ، وهذا يؤشر انخفاض الموجودات النقدية والاستثمارات القابلة للتحويل بسرعة الى نقد لدى المصرف المذكور في تلك السنة قياسا الإجمالي الموجودات التي يمتلكها المصرف ، وكانت أعلى النسب من نصيب مصرف الائتمان في عامي (2010 و 2020) وبمقدار (0.98) وهذا يؤشر ارتفاع الموجودات النقدية والاستثمارات القابلة للتحويل بسرعة الى نقد قياسا باجمالي الموجودات لدى المصرف المذكور في تلك السنة . .

ب. حقق مصرف سومر اقل وسط حسابي لمؤشر نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات الى اجمالي الموجودات حيث بلغ (0.44) ، ولقد كانت أكبر نسبة من نصيب مصرف الائتمان بمقدار (0.93) ، وهذا يؤشر تباين المصارف عينة الدراسة بخصوص المؤشر المعني ، مما يعني تفاوت قوة المصارف في استثمار أموالها .

ت. حققت المصارف أعلى وسط الموجودات النقدية والاستثمارات قياسا بالموجودات في عام (2013) اذ بلغت النسبة (0.8) ، ولقد حققت المصارف) دار السلام والخليج والمنصور والائتمان والاهلي والمتحد والتجاري) أوساطا حسابية اعلى من الوسط الحسابي العام لتلك السنة فيما كانت اقل نسبة من نصيب عام (2022) وبنسبة (0.6) ، ولقد تباينت المصارف في تلك السنتين فربما حقق مصرف نسبة أعلى من المعدل في سنة ولكنه يحقق نسبة اقل في سنة أخرى . تستدل الباحثة من هذا على الافتقار لوجود خطط حقيقية لدى معظم المصارف الخاصة للتعامل مع موجوداتها وبما يحقق لها التميز والتفوق .

3- مخاطرة السيولة =اجمالي القروض /اجمالي الموجودات× 100

يستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة اجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف الى عملائه المختلفين الى اجمالي موجوداته ، وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك الى احتمال تعرض المصرف الى مخاطرة السيولة لاحتمال عدم تسديد المقترضين لقروضهم او اقساطها في الوقت المحدد وكذلك تعريض قدرة المصرف على منح قروض جديدة لزبائن جدد الى الخطر وما يترتب على ذلك من خسارة في ارباح المصرف ويبين الجدول (3) ادناه مؤشر نسبة القروض الممنوحة من قبل المصارف الى اجمالي موجوداتها ، وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة كما يتضمن الجدول الأوساط الحسابية لكل مصرف ولكل سنة من أجل اجراء المقارنات المطلوبة .

الجدول (3) مؤشر اجمالي القروض على اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة

للمدة (2012-2022)

المصرف	السنوات											الوسط
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الحسابي
الموصل	0.18	0.22	0.13	0.08	0.29	0.35	0.32	0.43	0.27	0.47	0.35	**0.27**
دار السلام	0.31	0.07	0.06	0.02	0.02	0.02	0.03	0.02	0.04	0.2	0.02	**0.08**
بابل	0.54	0.45	0.54	0.71	0.76	0.7	0.54	0.71	0.27	0.19	0.7	**0.54**
بغداد	0.2	0.13	0.14	0.08	0.1	0.19	0.17	0.11	0.12	0.12	0.19	**0.14**
الخليج	0.17	0.17	0.1	0.07	0.12	0.13	0.19	0.39	0.31	0.3	0.13	**0.2**
سومر	0.67	0.4	0.25	0.22	0.49	0.41	0.45	0.28	0.34	0.34	0.41	**0.38**
المنصور	-	0.053	0.08	0.091	0.35	0.26	0.35	0.226	0.269	0.31	0.26	**0.2**
الاتحاد	0.03	0.01	0.01	0.09	0.11	0.37	0.22	0.25	0.52	0.5	0.37	**0.21**
الأهلي	0.05	0.16	0.14	0.13	0.17	0.33	0.27	0.2	0.21	0.27	0.33	**0.19**
الائتمان	0.13	0.06	0.05	0.01	0.03	0.02	0.02	0.01	0.0004	0.0003	0.02	**1.12**
الشمال	0.2	0.31	0.29	0.18	0.23	0.25	0.29	0.28	0.3	0.3	0.25	**0.26**
المتحد	0.06	0.08	0.05	0.01	0.25	0.51	0.43	0.54	0.71	0.72	0.51	**0.33**
التجاري	0.14	0.15	0.11	0.05	0.03	0.0001	0.0001	0.01	0.01	0.02	0.0001	**0.05**
الشرق الأوسط	0.08	0.07	0.04	0.03	0.11	0.25	0.28	0.24	0.27	0.28	0.25	**0.16**
الوسط الحسابي	0.2	0.17	0.14	0.13	0.22	0.27	0.25	0.26	0.26	0.29	0.27	0.24

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الأهلية عينة الدراسة

يتبين من الجدول (3) اعلاه ما يأتي : -

أ. كانت اقل نسبة للقروض الى اجمالي الموجودات في المصارف عينة الدراسة من نصيب مصرفي الائتمان والتجاري في الاعوام (2019،2018،2017،2020) على التوالي وبنسب (0.0004 و

0.0003 ، 0.0001 و 0.0001) على التوالي ، وهذا يدل على أن المصرفين المذكورين لم يستثمران اموالهما في اهم مجال استثماري مربح للمصارف الا وهو القروض ولكنهما كانا الأعلى أمانا من حيث السيولة المصرفية قياسا بباقي المصارف عينة الدراسة وكانت أعلى النسب من نصيب مصرف بابل في عام (2017) وبمقدار (0.76) وهذا يؤشر توسع المصرف المذكور في منح القروض تلك السنة ، وبالمقابل كان اقل المصارف من حيث نسبة هامش الأمان من حيث السيولة المصرفية .

ب. كان أعلى وسط حسابي لمعيار نسبة القروض الى إجمالي الموجودات من نصيب مصرف بابل (0.54) وهذا يؤشر التوسع الكبير في مجال منح القروض من قبل المصرف المذكور ، ويؤشر كذلك ارتفاع المخاطرة فيما يخص السيولة المصرفية ، ولقد كانت أقل نسبة من نصيب مصرف الائتمان بمقدار (0.04) وهذا يؤشر ارتفاع مستوى الامان فيما يخص السيولة المصرفية لهذا المؤشر .

ت. كان أعلى وسط حسابي لنسبة القروض الى اجمالي الموجودات من نصيب عام (2018) اذ بلغ (0.29) وذلك يعود الى توسع المصارف بشكل عام لمنح القروض ، كما بلغ اقل وسط حسابي (0.15) وذلك في عام (2014) الأمر الذي يؤشر ضعف منح القروض في تلك السنة وبشكل عام لكل مصارف عينة الدراسة . يتبين من نتائج التحليل اعلاه ان المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة تتباين وبشكل واضح في مجال منح القروض ففي حين حققت بعض المصارف منح مبالغ كبيرة على شكل قروض كانت هناك مصارف شكلت مبالغ القروض فيها نسب ضئيلة جدا من اجمالي موجوداتها لم تتجاوز (0.0001 .)

4- مخاطرة السيولة = اجمالي القروض/اجمالي الودائع *100

يستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة القروض الممنوحة من المصرف قياسا إلى اجمالي الودائع المتحققة لديه ، علما ان هذ المؤشر يختلف عن المؤشر الذي تمت مناقشته اعلاه (اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات (كون زيادة نسبة المؤشر الحالي تعني زيادة حاجة المصرف للبحث عن مصادر تمويل جديدة لغرض تلبية طلبات القروض الجديدة ، فضلا عن امكانية تعذر تسديد بعض من تلك القروض الأمر الذي سيسبب مشكلة سيولة لدى المصارف ويبين الجدول ((4)) ادناه مؤشر نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع في المصارف عينة الدراسة ، وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة كما يتضمن الجدول الأوساط الحسابية لكل مصرف ولكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة .

الجدول ((4)) مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2012-2022)

المصرف	السنوات										الوسط
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الحسابي
الموصل	0.29	0.33	0.179	0.111	0.36	0.425	0.53	0.834	0.569	2.31	0.834	**0.593**
دار السلام	0.41	0.09	0.077	0.026	0.02	0.03	0.03	0.02	0.057	0.27	0.02	**0.103**
بابل	0.74	0.64	0.391	0.096	0.07	0.079	0.22	0.168	1.042	1.48	0.168	**0.493**
بغداد	0.26	0.18	0.206	0.113	0.12	0.225	0.21	0.131	0.149	0.15	0.131	**0.174**
الخليج	0.41	0.26	0.134	0.108	0.17	0.186	0.31	0.642	0.578	0.54	0.642	**0.334**
سومر	2.19	1.12	0.707	0.745	1.62	1.274	1.46	0.712	1.002	1.05	0.712	**1.189**
المنصور	-	0.661	0.112	0.013	0.01	0.049	0.01	0.047	0.005	0.01	0.047	**0.091**
الاتحاد	1.07	0.2	0.053	0.296	0.21	0.934	0.56	0.363	1.039	0.94	0.363	**0.567**
الأهلي	0.12	0.52	0.321	0.251	0.41	0.689	0.65	0.436	0.321	0.49	0.436	**0.42**
الائتمان	0.16	0.07	0.074	0.023	0.05	0.03	0.04	0.021	0.006	0.003	0.021	**0.048**
الشمال	0.27	0.52	0.639	0.283	0.32	0.312	0.42	0.408	0.413	0.41	0.408	**0.4**
المتحد	0.1	0.12	0.073	0.028	0.47	0.914	0.94	1.556	1.539	2.31	1.556	**0.804**
التجاري	0.26	0.32	0.241	0.113	0.08	0.004	0.01	0.021	0.041	0.06	0.021	**0.114**
الشرق الأوسط	0.09	0.08	0.051	0.036	0.14	0.307	0.37	0.32	0.375	0.52	0.32	**0.23**
الوسط الحسابي	0.45	0.37	0.23	0.16	0.29	0.39	0.41	0.41	0.51	0.75	0.41	0.4

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف الأهلية عينة الدراسة - :

يتبين من الجدول ((4)) اعلاه ما يأتي

أ. كانت اقل نسبة لمؤشر اجمالي الفروض الى اجمالي الودائع في المصارف عينة الدراسة من نصيب مصرف الائتمان في عام (2014) بالنسبة (0.003 %) وذلك يؤشر الضعف الكبير في منح القروض من قبل المصرف لتلك السنة . وعلى الرغم من ارتفاع نسبة هامش الامان فيما يخص السيولة المصرفية الا ان عدم منح قروض يعني حرمان المصرف من أهم مورد للربحية فيه . وكانت اعلى النسب من نصيب مصرفي الموصل والمتحد في عام (2014) وبمقدار (2.31) وهذا يؤشر التوسع الكبير في منح القروض من قبل المصرفين في تلك السنة ، ولكن في المقابل تمتعا بهامش امان قليل فيما يخص السيولة النقدية .

ب. كان أعلى وسط حسابي لمعيار نسبة القروض الى الودائع من نصيب مصرف سومر (1.189) ولقد كانت اقل نسبة من نصيب مصرف الائتمان بمقدار (0.048) وهذا يؤشر ضعف نشاط المصرف

المذكور في منح القروض ولكنه حقق هامش امان عال فيما يخص مخاطرة السيولة . ت كان أعلى وسط حسابي من نصيب عام (2018) اذ بلغ (0.75) وهذا يدل على توسع المصارف عينة البحث في منح القروض في تلك السنة ، ولقد حققت كل من مصارف الموصل ، بابل ، سومر ، الاتحاد ، المتحد (متوسطات حسابية أعلى من المعدل العام ، فيما حققت باقي المصارف متوسطات اقل من المتوسط العام ، كما بلغ اقل وسط حسابي (0.16) وذلك في عام (2019) ، ولقد حققت كل من المصارف (الموصل و بابل وبغداد وسومر والاتحاد والاهلي والشمال) نسب اعلى منه . يتبين من نتائج التحليل اعلاه ان المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة تتباين وبشدة في مجال استثمار أموالها في القروض قياسا بالودائع المتاحة لديها ففي حين حققت بعض المصارف استثمار مبالغ كبيرة في القروض كانت هناك مصارف شكلت مبالغ القروض فيها نسب ضئيلة جدا من الودائع بلغت (0 %) .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. كانت اقل نسبة للموجودات النقدية والاستثمارات الى الموجودات من نصيب المصرف المتحد في عام (2020) وبنسبة (0.08) ، وهذا يؤشر انخفاض الموجودات النقدية والاستثمارات القابلة للتحويل بسرعة الى نقد لدى المصرف المذكور في تلك السنة قياسا الإجمالي الموجودات التي يمتلكها المصرف ، وكانت أعلى النسب من نصيب مصرف الائتمان في عامي (2020،2019) وبمقدار (0.98) وهذا يؤشر ارتفاع الموجودات النقدية والاستثمارات القابلة للتحويل بسرعة الى نقد قياسا باجمالي الموجودات لدى المصرف المذكور في تلك السنة . .
2. حقق مصرف سومر اقل وسط حسابي لمؤشر نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات الى اجمالي الموجودات حيث بلغ (0.44) ، ولقد كانت أكبر نسبة من نصيب مصرف الائتمان بمقدار (0.93) ، وهذا يؤشر تباين المصارف عينة الدراسة بخصوص المؤشر المعني ، مما يعني تفاوت قوة المصارف في استثمار أموالها .
3. حققت المصارف أعلى وسط الموجودات النقدية والاستثمارات قياسا بالموجودات في عام (2013) اذ بلغت النسبة (0.8) ، ولقد حققت المصارف) دار السلام والخليج والمنصور والائتمان والاهلي والمتحد والتجاري) أوساطا حسابية اعلى من الوسط الحسابي العام لتلك السنة فيما كانت اقل نسبة من نصيب عام (2020) وبنسبة (0.6) ، ولقد تباينت المصارف في تلك السنتين فربما حقق مصرف.

4. سوء توزيع الأصول على استعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل الأرصدة سائلة .
5. تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية في ربحيتها ، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد ، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية .

التوصيات

1- ضرورة مراعاة البنك عند توزيع موارده على الاستخدامات المختلفة أن يكون التوزيع محققا لأكبر قدر ممكن من الربح مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة ؛
2- ضرورة تجنب البنك تجميد سيولة زائدة عن الحد في خزينته لدى البنوك المركزي أو لدى البنوك الأخرى دون استثمارها لأن ذلك يؤثر سلبيا على ربحيتها .
3- السيولة المفرطة فائض (السيولة أو قلة السيولة كليهما يؤديان إلى نتائج سلبية على البنك ، ومن هنا يأتي دور الإدارة البنكية الكفؤة في التوفيق والمواءمة بين درجة مناسبة من السيولة وبين تحقيق ربح مقبول في نفس الوقت ؛
4- النسب المستخدمة لقياس السيولة البنكية ترتبط كلها بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة توظيف الأموال فهي ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة ؛
5- تجدر الإشارة إلى ضرورة إجراء دراسات أخرى في هذا المجال تكون فيها عينة الدراسة أوسع وأشمل من دراستنا الحالية بحيث تشمل فترات زمنية أطول وعدد أكبر من البنوك .

المصادر

1. أبو زعيتر ، باسل 2006 ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة.
2. حاجي ، وجدة 2016 ، أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة.
3. حمد ، خلف محمد ناجي وأحمد فريد 2017 ، مخاطر السيولة وآثارها على ربحية المصارف التجارية جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثاني والخمسون.
4. خالص ، صالح ، 2013 ، تقيم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي ، المعهد الوطني للتجارة.
5. ديبونة محمد الصغير 2017 أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لاستكمال رسالة الماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقمة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.
6. رشيد رجاء ، عبدالستار ، 2012 ، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية ، معهد الإدارة الرصافة جامعة بغداد ، العدد الواحد والثلاثون،.

7. الزبيدي حمزة محمود 2011 ، التحليل المالي لأغراض التقييم والتنبؤ بالفشل ، الطبعة الثانية ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان.
8. عبدالستار ، 2012 ، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية ، معهد الإدارة الرصافة جامعة بغداد ، العدد الواحد والثلاثون،.
9. فلاح ، فاطمة بشير قره ، 2018 ، أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية ، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد.
10. القعايدة ، فادي ، فلاح ، 2012 ، أثر الاندماج على الربحية دراسة حالة بنك الأهلي مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط .
11. قنطقجي ، سامي 2010 صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، ط (1) ، (دار) شعاع للنشر والعلوم ، سوريا) .
12. خالص ، صالح ، 2013 ، تقيم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي ، المعهد الوطني للتجارة،.
13. اللوزي ، وآخرون ، سليمان أحمد ، 1997 ، إدارة المصارف ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى.
14. مرهج حمودة منذر وعبد الواحد ، مزيق أكرم ، 2014 ، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية مجلة جامعة تشرين ، المجلد 36 ، العدد 2،.
15. نصر ، رمضان ، احلاسه ، 2013 دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة المخاطر السيولة غزة رسالة ماجستير منشورة . حاجي ، وجدة 2016 ، أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة .
16. نضال ، أحمد رؤوف 2013 ، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، العدد السادس والثلاثون.